مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 06/ العـدد: 01 (2022)، ص 655– 670

التهديدات اللاتماثلية في الفضاء المتوسطي

Asymmetric threats in the Mediterranean space

أحمد الحمزة [1]، أمين البار[2]

[1] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، elhamza.ahmed@enssp.dz

[2]جامعة تبسة (الجزائر)، amine. elbar@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/19 تاريخ القبول: 2022/03/15 تاريخ النشر: 2022/04/18

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بالأساس إلى تناول موضوع مهم في ساحة العلاقات الدولية ألا وهو التهديدات اللاتماثلية التي باتت تشكل خطرا على مختلف دول العالم، وبالنظر لما تمثله منطقة الحوض المتوسط من أهمية جيواستراتيجية على مستوى كل العالم فنجدها البيئة المناسبة لتنامي هذه التهديدات في ظل ما تعيشه دول الجنوب من نزاعات وأخطار اجتماعية واقتصادية، هذه المنطقة وبحكم موقعها المتميز، تعتبر الأكثر تضررا من التهديدات اللاتماثلية. وذلك نتاجا للتغييرات التي ميزت العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة ، عندما فرضت القضية الأمنية نفسها على الحوض المتوسط كحقيقة تعد بمثابة رهان رئيسي لمشكلة الأمن خاصة مع بروز مختلف أبعاد الأمن الإنساني وتنامي ظاهرة العولمة، ما جعل الجهات الفاعلة الهامة في هذه المنطقة تنادي بضرورة التنسيق وتوحيد الجهود للتصدي لهذه الظواهر على مختلف الأصعدة الظاهرة من خلال خلق آليات جديدة من بينها بعث عجلة التنمية في هذه الدول

الكلمات المفتاحية: التهديدات اللاتماثلية، الفضاء المتوسطي، تحولات البيئة الأمنية العالمية الاستراتيجيات الأمنية الجديدة.

Abstract:

The main objective of this study is to address an important issue in international relations, namely, the asymmetric threats that have become a threat to the various countries of the world. Given the geographic importance of the Mediterranean region throughout the world, we find the appropriate environment for the growth of such threats in the context of the conflicts and social and economic threats faced by the countries of the South. As a result of the changes that characterized the world in the post-cold war period, when the security issue was imposed on the Middle Basin as a reality, it was considered a major concern for the security problem, especially with the emergence of the various dimensions of human security and the growing phenomenon of globalization.

Keywords: asymmetric threats, Mediterranean space, global security environment shifts, new security strategies.

المؤلف المرسل: أحمد الحمزة، **الإيميل**: elhamza.ahmed@enssp.dz

مقدمة:

يطلق على النمط التقليدي للتهديدات تلك التي تتميز بالطابع البيني والعسكري وتتشابه في الفواعل من حيث الخصائص كالتهديد العسكري الذي يكون بين دولة وأخرى، لكن وبعد نهاية الحرب الباردة تحولت أغلب مفاهيم وأبعاد التهديد من بين الدول إلى داخلها وهو ما عرف بظاهرة التهديدات اللاتماثلية التي تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية، وما يصاحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، والإبادة الجماعية التي تجد لها مكاناً مثالياً في الدول الفاشلة، ولقد برزت هذه التهديدات نتيجة للتغير المهم في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي (باعتبار تماثل أطرافها) إلى (النمط اللاتماثلي) (عدم تناظر طبيعة الأطراف) تزامناً مع التحولات الحاصلة في النظام العالمي.

وعلى هذا الأساس فإن الفضاء المتوسطي ليس بعيدا عن هذه التغيرات و التحولات التي عرفها عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث ظهرت إلى السطح تهديدات جديدة كالهجرة غيرا لشرعية، الإرهاب والجريمة المنظمة ، وهو الأمر الذي يهدد أمن واستقرار دول المنطقة، ففي ظل العولمة أصبحت هذه المخاطر عابرة للحدود تتميز بسرعة الانتشار، مما جعلها تتجاوز القدرات الأمنية للدول واستحالة مكافحتها منفردة وبإمكانياتها الخاصة، من حيث التكلفة المالية والقدرات العسكرية، والجانب الاستخباراتي، وكذلك بسبب انتشار هذه التهديدات الأمنية خاصة في منطقة الجنوب المتوسطي، وهو ما استدعى إعادة النظر في التنسيق وإيجاد حلول تتناسب مع حجم وطبيعة هذه التهديدات.

ومنه سيعالج هذا المقال إشكالية بالغة الأهمية تتمثل في تأثير التهديدات اللاتماثلية على البيئة الأمنية في الفضاء المتوسطي.

أولا: مقاربة معرفية للتهديدات اللاتماثلية

تتمثل التهديدات اللاتماثلية أساسا في تحول طبيعة ونوع التهديدات خاصة في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة وهو ما يمكن توضيحه وفقا لما يلي:

1- مفهوم التهديدات اللاتماثلية

شكل مفهوم التهديد مدلولا جديدا على المستوى الأكاديمي، فالتهديدات التي كانت تتعرض لها الدول في السابق كانت تندرج ضمن الدائرة العسكرية الضيقة ذات المنشأ الخارجي، لكن مع تعقد الظاهرة الأمنية إثر التحولات الهيكلية والقيمية الحاصلة في العلاقات الدولية نتيجة لنهاية الحرب الباردة، جعلت دائرة التهديدات تتوسع لتشمل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ليست ذات منشأ خارجي فحسب، بل تنشأ أيضاً على الصعيد الداخلي، وهو ما أدى إلى تعدد مستوياته (فردي، إقليمي، دولي)، وما نتج عنه من الناحية النظرية مفهوم جديد للتهديد ذات طابع معقد متعدد المجالات والمستويات والفواعل.[1]

وتُسمى أيضاً التهديدات اللاتماثلية، بالتهديدات غير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى.

ومن أمثلة هذه التهديدات حرب الدولة ضد الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة، ومصطلح ''التهديدات اللاتماثلية'' عكس مصطلح التهديدات التماثلية التي تعني الطرح الكلاسيكي للتهديد ذات الطابع العسكري والبيني بين الدول.

وبمستوى أعلى من التهديد يُشار في الكثير من الدراسات إلى الحرب اللاتماثلية، وهي النمط الغالب في حروب اليوم لذلك تُسمى بـ "حروب العصر"، بحيث تكون الأطراف المتحاربة غير متساوية ومتفاوتة في القوى والوسائل والتنظيم، وتتخذ عدة أشكال، ويُمكن قراءتها على ثلاث مستويات؛ فهناك المستوى الميداني (يتميز بكثرة العمليات السرية، المفاجأة، الغدر والحيل، وما إلى ذلك)، والمستوى الاستراتيجي العسكري (حرب العصابات، الحرب الخاطفة، ، وغيرها)، والمستوى الاستراتيجي السياسي حرب ذات معطى ثقافي أخلاقي وديني.[2] ، والشكل الموالي يوضح أهم الفروقات بين ما تتضمنه التهديدات التماثلية والتهديدات اللاتماثلية.

الجدول رقم (01): أبرز أوجه الاختلاق بين التهديدات التماثلية والتهديدات اللاتماثلية

مؤشر الاختلاف	التهديدات التماثلية	التهديدات اللاتماثلية
من حيث مضمون كل مفهوم	هي التهديدات التقليدية التي تحمل بُعد عسكري تحاول فيها دولة تهديد دولة أخرى بغرض تحقيق أهدافها.	تهديدات تكون بين فواعل غير متناظرة كحرب دولة ضد جماعة إرهابية، وتُعبر عن النمط الجديد من التهديدات السائدة بكثرة منذ أحداث الحادي عشر من ستمبر 2001.
من حيث المصدر	الدولة	فاعل من غير الدولة: جماعات الإرهابية، وجماعات تمرد، عصابات جريمة منظمة...، وغيرها.
من حيث الخصائص	يكون العدو واضح ويمكن تحديده بسهولة واستهدافه، وعادة ما تكون بين أطرف متشابهة كتهديد دولة لدولة ويتشابهان في العديد من النقاط.	تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو،وتكون بين أطراف غير متكافئة تختلف من حيث القوى التنظيم وامتلاك الوسائل والأساليب.

المصدر: جارش عادل، **مُقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة**، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول لسنة 2017، المركز الديمقراطي العربي، ص 8.

2- أنواع التهديدات اللاتماثلية

أصبحت التهديدات اللاتماثلية تسيطر على نقاشات الدوائر السياسية والأمنية، ويتعلق ذلك خاصةً بمثلث الإرهاب، الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وهي من أبرز المشاكل التي تُخل بالسلم والأمن العالميين اليوم نظرا لحركيتها وصعوبة مواجهتها.

2-1- الظاهرة الإرهابية

إن المتطلع على مختلف الأدبيات التي تتعلق بظاهرة الإرهاب سيلاحظ أن هناك مناقشة مطولة حول إشكالية تحديد تعريف معين للإرهاب يتم الانطلاق منه لقياس هذه الظاهرة، إلا أنه لحد الآن لا يتواجد إجماع حول تعريف ملائم حول هذا التهديد المتنامي الذي يحدق بالبشرية.

ففي دراسة قام بها ''ألكس شميد Alex Schmid ''على أكثر من مئة تعريف لخبراء وباحثين في مجال الإرهاب استنتج أن الإرهاب "هو مفهوم مجرد دون جوهر حقيقي Terrorism is an abstract concept with no real essenceيخضع للطابع البراغماتي للدول المهيمنة على

الساسيات الدولية حيث تركز أغلب التعاريف حسبه على ثلاث عناصر أساسية، وهي: الفاعل (The Actor)، الفعل الإرهابي(The Terrorist Act) ، الضحية"[3].

وكتصور يمكن القول أن الإرهاب عبارة عن:"عمل عنيف يستهدف ارضاخ جماعة ما لآراء الإرهاب وفرض معادلة مغايرة بمنطق القوة من خلال القيام بنشر الخوف وزرع القلق، وهو وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن ترعاها وتستخدمها حكومات ضد مجموعات معينة"، حيث يعتبره ''دافيد تيكر David Tucker في مقال له عن أبرز مستجدات الإرهاب ومدى خطورته على أنه عبارة عن" شبكة جديدة من المجموعات والهواة التي تترابط بشكل شبكي فيما بينها، وتختلف عن الشكل الهرمي التقليدي الذي يتم فيه تدمير الجماعات الإرهابية من خلال عملية قطع الرأس (القضاء على القائد.)، وتتميز هذه المجموعات بالمرونة والقدرة على التكيف والاحترافية، وعادة ما تستخدم طرق تقليدية ويتعدى ذلك إلى طرق جديدة وهجينة لتنفيذ هجماتهم كاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية والشيفرة والقرصنة والمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية، وهو ما يزيد في عمليات الفتك والقتل ليس فقط على المستوى الوطني بل العالمي".[4]

ولابد من الإشارة إلى أنه إضافة إلى إرهاب الجماعات هناك ما يسمى "بإرهاب الدولة الذي يقوم به النظام السياسي اتجاه شعبه نظراً لعدم قدرته على تحقيق مطالبه وتلبية احتياجاته، وتنطبق هذه الحالة على محاولات القوات الصربية تحت قيادة ''سلوبدان ميلوزفيتش Slobodan Milosovisch'' تطهير المسلمين في صربيا.[5]

ويؤثر الإرهاب بالسلب على الأمن الوطني فهو يمثل تهديد وتحدي في آن واحد، كما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي وسلامة واستقرار المجتمع الدولي، ويؤدي إلى استفزاز للمشاعر الإنسانية والضمير العالمي، ويمثل عامل من عوامل التوتر في العلاقات الدولية بين الشعوب والدول فهجوم القاعدة المزعوم على الولايات المتحدة يوم 11 سبتمبر 2011م الذي أدى إلى مقتل حوالي 2985 قتيل عزز التوتر بين الولايات المتحدة والدول العربية، كما أن تصاعد حدة هذه الظاهرة بصورة مطردة، وتزايد أعداد العمليات الإرهابية والخسائر الناجمة عنها يعزز سيناريو أن استفحال هذه الظاهرة خاصة في الدول الفاشلة والهشة (Failed and Fragile States)يؤكد أن الإرهاب سيظل عقبة كبيرة وتحدي مستقبلي عويص لتحقيق الأمن، وتنطبق هذه الحالة على المنطقة العربية التي ظهر فيها منذ الإرهاب منذ مدة. [6]

2-2- الهجرة غير الشرعية

أصبحت الهجرة ظاهرة عالمية تزايدت نسبتها وتوسع نطاقها من حيث الحجم والانتشار، وتعددت أشكالها، خاصة في العقود الأخيرة نظراً لعوامل الدفع المختلفة التي تحركه عوامل بسيكولوجية واجتماعية واقتصادية سلبية، وعوامل الجذب التي تستقطب المهاجرين بحثاً عن حياة أفضل في البلد المستقبل.

وتشير مختلف المراجع والمصادر على أن الهجرة *تعني بصفة عامة، الانتقال للعيش من مكان إلى آخر، مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، كما تنقسم الهجرة إلى عدة أنواع تتعلق بالمعيار العددي أو بنطاق الهجرة، أو بالمدة الزمنية، أو بالوضع القانوني ورضا الطرفين حول الهجرة، وهي على التوالي(جماعية/فردية، محلية/خارجية، دائمة/مؤقتة شرعية/غير شرعية)، وما يهمنا في هذه الدراسة هو التصنيف الأخير، حيث يقصد بالهجرة الشرعية على أنها تلك الهجرة التي ترتبط بمدى رضا الأطراف وسلامة الإجراءات القانونية لعملية الهجرة، حيث تتم بجوزات سفر أو وثائق معتمدة من قبل الدولة المهاجر إليها وموافقتها عن طريق عقود محددة المدة وبترخيص من الدولة المستقبلة، أما الهجرة غير الشرعية تعني أن المهاجرين يدخلون بطريقة غير قانونية وشرعية بدون تأشيرات أو دون إذن مسبق للدخول للوصول إلى الدول الصناعية من خلال التعاقد مع مقاولي تهريب المهاجرين، والتسلل من خلال الحدود والزواج الشكلي الذي يهدف من خلاله المهاجر للإقامة، كما أن البعض يستخدم الوثائق وجوزات سفر مزورة وغيرها.

وما يلاحظ أن الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني لا تماثلي أصبحت اليوم عامل مؤرق للدول سواء منها المستقبلة أو المصدرة، وحتى دول العبور كمنطقة المغرب العربي[7]، فمن الناحية الأمنية من المحتمل أن يقوم المهاجرين غير الشرعيين بالجرائم وأعمال عنف وربما أعمال إرهابية، نتيجة لعدم وجود مناصب عمل مناسبة لهم، أو قد يستغلون من طرف الجماعات المسلحة كتنظيم القاعدة، كما أن توافد المهاجرين يؤثر على البناء الديمغرافي السوسيوثقافي للدول المستقبلة خاصة إذا تمسك المهاجرين بثقافتهم، وهو ما يخل بالأمن الاجتماعي والثقافي.

أما من الناحية الاقتصادية فيمكن القول أن المهاجرين هم الإسفنجة التي تمتص التنمية حسب بعض المحللين لأن زحف الفقراء نحو دول متقدمة بأعداد كبيرة يزيد من عبء البطالة ويزيد من مستوى المنافسة بين مواطني الدولة المستقبلة والمهاجرين خاصة في حالة ركود اقتصادي، وهو ما يُولد حالات اضطراب داخل الدولة.[8]

2-3- الجريمة المنظمة

تُعرف الجريمة المنظمة على أنها تنظيم إجرامي يضم أفراد أو مجموعات ينشطون بشكل منظم للحصول على فوائد مالية من خلال ممارسة أنشطة غير قانونية، ويعمل أعضاؤه من خلال بناء تنظيمي دقيق ومُعقد يُشبه ما عليه الحال في المؤسسات الاقتصادية، وتشمل الجرائم المنظمة جرائم السرقات والسطو والسلب والنهب الاقتصادي والاجتماعي، والتهريب والمخدرات، والمتاجرة بالبشر والغش الصناعي والتزوير والاحتيال والاتجار بالأعضاء البشرية، وأي عمل يحرمه القانون الداخلي والدولي يُرتكب بصورة منظمة ومعدة سلفاً بالتخطيط والترصد والتصميم. [9]

وتلتقي الجريمة المنظمة مع الظاهرة الإرهابية في عنصر التنظيم والعمل غير المشروع قانونياً، ويختلفان من حيث الهدف، حيث يهدف الإرهاب إلى تحقيق هدف سياسي إيديولوجي عبر العنف ونشر الهلع والتخويف، في حين تهدف الجريمة المنظمة إلى تحقيق الربح المادي، ويتميزان بوجود طابع علائقي من حيث التعاون الوظيفي من خلال تبادل الخبرات الفنية كتزويد عصابات الجريمة المنظمة الجماعات الإرهابية تقنية تزوير الهويات، وأيضاً الأدوار من خلال تبادل الأفراد النشيطة، كما توفر عصابات الجريمة المنظمة الجماعات الإرهابية المال والسلاح في حين تعمل الجماعات الإرهابية على حمايتها. [10]

3- الاستراتيجيات الأمنية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية

شكلت التهديدات اللاتماثلية محور نقاش مختلف الدراسات والأبحاث الأكاديمية وهذا بغية إيجاد السبل والاستراتيجيات الواجب اتخاذها للخروج من تداعيات هذه التهديدات، لاسيما وأنها باتت تشكل خطرا على استقرار الأنظمة والشعوب، ضف إلى ذلك تداخل وتسلسل هذه التهديدات بشكل سلسل ما جعل منها تشكل ما يسمى بالتحديات الأمنية، فقد تجندت معظم الوحدات السياسية والهيئات الجهوية بغية وضع حد لهذه التهديدات، وذلك من خلال وضع استراتيجيات وتشريعات وقوانين تحد على الأقل من انتشار وتفاقم هذه التهديدات.

فالهجرة غير الشرعية قد تؤدي إلى جريمة منظمة في بلدان معينة، ما قد ينجر عنه أعمال إرهابية والمتاجرة بالبشر والمخدرات والتهريب، حيث أن كل هذه التهديدات باتت واردة في كل منطقة وإقليم ودولة، وهذا ما أفرزته ظاهرة العولمة والتقدم التكنولوجي. ويمكن إبراز أهم الآليات وفقا لما يلي:

3-1- آليات مواجهة التهديدات اللاتماثلية

فيما يتعلق بالاستراتيجيات المحلية تبنت الدول على اختلافها عدة آليات يمكن حصرها وفقا للاتجاهات التالية:[11]

أ- الآليات السياسية

بالنسبة للآليات السياسية تبنت الدول عدة اتجاهات وإجراءات لمواجهة ظاهرة التهديدات اللاتماثلية والتي من بينها:

- إعلان حالات الطوارئ التي أصبحت تحد من مختلف التهديدات على اختلاف أنواعها.

- بعث قنوات الحوار بين المواطن والسلطة الممثلة له.

ب- الاتجاه الإعلامي

يعلب الإعلام دورا هاما في التصدي لمختلف التهديدات التي تستهدف المجتمع من خلال التعريف بأضرار مختلف الظواهر عبر جميع وسائله، سواء كانت المسموعة أو المقروءة أو المرئية، ولإطلاق برامج إعلامية وتحسيسية لمعالجة مختلف الظواهر والآفات، وهو ما اتجهت له معظم الدول في إطار التدابير المحلية للحد من تنامي وتطور هذه الآفات.

ج- الآليات الاقتصادية والاجتماعية

يمكن حصر مختلف الآليات الاقتصادية والاجتماعية أساسا في المساواة بين طبقات المجتمع، ومعالجة ظواهر التخلف والبطالة وظاهرة الفساد المالي والإداري والرشوة وغيرها من مظاهر البيروقراطية المتفشية في مختلف الإدارات في التنظيم السياسي والهيكلي لكل دولة.

د- الآليات التشريعية والقانونية

وذلك بسن تشريعات صارمة على المستوى الوطني كإصدار نصوص تمكنها من قمع اعتداءات المواجهة ضد أمن الدولة الداخلية والخارجية، وكذا تعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية وتشديد العقوبات فيها.

3-2- الاتجاهات الإقليمية والدولية لمواجهة ظاهرة التهديدات اللاتماثلية

اتجهت الدول في نحو تبني العديد من الآليات لمواجهة ظاهرة التهديدات اللاتماثلية، والتي تمثلت أساسا في:

أ- الاتجاه البوليسي والأمني

تكاد المؤسسات البوليسية والأمنية في الدول جميعا تشترك في طابعها وطبيعتها المواجهتية ففضلا عن هذه المؤسسات فهي التي تحتل دور الريادة في مواجهة الإرهاب، وتمثل محور الحركة والتفاعل المضاد في سائر الاتجاهات الأخرى، وعليه فإن معظم الدول قامت في هذا الصدد ببعض الإجراءات وأهمها:[12]

ب- إنشاء جهاز للمعلومات

ويعتبر جهاز المعلومات مركز لجمع المعلومات، ومن ثم توظيفها في الميدان من خلال إمداد الأجهزة الأمنية والبوليسية بالمعلومات الكافية من أجل التصدي أو المتابعة وملاحقة الجماعات الإرهابية، وكذلك تتبع حركيتها وتطورها يتوقع مدى نجاح هذه الأجهزة في جمع المعلومات والاستفادة منها، والتصدي لمختلف التهديدات قبل حدوثها.

ج- وضع نظام التأمين

تعتبر عمليات التامين أحد أهم وسائل الوقاية من التهديدات اللاتماثلية، وتأتي في المقام التالي لمهمة جمع المعلومات، إذ تقوم على أساس ما يتوفر من دراسات وأنماط سلوك هذه التنظيمات وأنواع التسليح وقدرات المنظمات العادية وأهدافها، ويمكن تحديد الأشخاص والمنشآت الأكثر تعرضا للتهديدات اللاتماثلية.

- إنشاء وحدات خاصة لمواجهة الإرهاب

في هذا الإطار نجد أن دول العالم التي عانت من ويلات الإرهاب والتي رفضت التعايش مع الجماعات الإرهابية، وخصوصا تلك الممارسة للعنف ضد الدولة وضد المجتمعات، مما أدى بهذه الدول إلى إنشاء قوات خاصة لمواجهة الإرهاب، ويذلك لإضفاء الطابع القانوني على عملية استئصال التحركات الإرهابية.

ب- الاتجاه السياسي والإعلامي

قامت الكثير من الدول المتضررة من ويلات التهديدات اللاتماثلية بعدة إجراءات في المجال السياسي والإعلامي بغية مواجهة هذه التهديدات والقضاء عليها، ففي الاتجاه السياسي نجد أن الدافع الأساسي وراء

نشوء التهديدات اللاتماثلية في العادة يكون سياسيا، كما أن مختلف هذه الظواهر ترتبط بأهداف سياسية ويقوم الاتجاه السياسي لمواجهة التهديدات اللاتماثلية على مجموعة من العناصر قد تختلف من دولة إلى أخرى:[13]

- إصدار القوانين والتي تمنع تأسيس الأحزاب ذات الأسس الدينية أو العرقية أو التوجهات المتطرفة؛
- فتح قنوات الحوار السياسي بين المواطن والسلطة؛
- إجراءا تعديلات دستورية تسمح بالتداول على السلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.
- فتح مجال الحوار مع الجماعات المتطرفة والنقاش معهم في مطالبهم السياسية، وإقناعهم بالعدول عن ما يقومون به.

أما بالنسبة للاتجاه الإعلامي، فيعتبر النهج الحقيقي للربط بين الأدوات المختلفة والجماعات الإرهابية، حيث نجد الكثير من الدول قد خاضت حروب إعلامية ضد الإرهاب والتطرف وكل أعمال العنف، ويشمل أيضا هذا الاتجاه عدة صور من بينها:[14]

- عرض صور المجازر وأعمال التخريب التي تقوم بها الجماعات الإرهابية
- عرض أشرطة الفيديوهات التي يتحصل عليها من الإرهابيين والتي تظهر وحشية ولا أخلاقية تلك العناصر؛
- إطلاق برامج إعلامية وأعمال فنية، لمعالجة موضوع الإرهاب والعنف.

ج- الاتجاه الاقتصادي والاجتماعي والقانوني

- الاتجاه اقتصادي والاجتماعي

ويمكن ذكر أهم الأدوات الاقتصادية والاجتماعية فيما يلي:

- المساواة بين طبقات المجتمع ومعالجة ظاهرتي التخلف والبطالة؛
- إعادة توزيع الثروة وتلبية مختلف الحاجات الأساسية للفرد؛
- مكافحة عمليات الفساد المالي والإداري والرشوة.

- الاتجاه التشريعي والقانوني

اعتمدت الدول عدة سبل في هذا الاتجاه والتي من بينها ما يلي:[15]

– إصدار نصوص تمكنها من قمع الاعتداءات الموجهة ضد أمن الدولة الداخلي والخارجي؛

– تعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية القائمين، وتشديد فيها وثم توسيع سلطات القبض والتفتيش والاحتجاز والمحاكمة.

ثانيا: تأثير التهديدات اللاتماثلية على البيئة الأمنية لحوض المتوسط

اتخذت ظاهرة التهديدات اللاتماثلية في الفضاء المتوسطي عدة أشكال يمكن إبرازها وفقا لما يلي:

1– ظاهرة الإرهاب

هناك عدة أسباب أدت إلى استفحال ظاهرة الإرهاب في دول حوض المتوسط منها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في دول الجنوب من المتوسط التي تعاني شعوبها من الفقر والحرمان وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم احترام حقوق الإنسان، ما أدى إلى تداخل هذه الأسباب مع الأسباب السياسية(استبداد أنظمة الحكم وغياب الديمقراطية)، باللجوء إلى استخدام العنف ضد أنظمة الحكم لهذه الدول التي لد تستطع الحفاظ على أمنها الوطني.

إضافة إلى استغلال الجماعات المتطرفة لهذه الأوضاع التي تعانيها الدول الجنوبية للمتوسط، لتسويق أفكارها المناهضة للدول الشمالية على أساس ديني، أين وجدت في هذه الدول الأرضية الملائمة لتحقيق أهدافها، وذلك لما شهدته العديد من العواصم الأوروبية اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة، ويتعلق الأمر بتفجيرات باريس، واشنطن، لندن، مدريد.[16]

2–الجريمة غير المنظمة

تنامت الجريمة المنظمة في منطقة المتوسط بشكل سريع، خاصة بعد ثورات الربيع العربي، وهذا بالنظر لحالة الانفلات الأمني الذي حدث في هذه الدول، والتي أثرت على الاستقرار الأمني في عديد البلدان، ما مهد الظروف لتنامي خطر مافيا تهريب المخدرات، الأسلحة والبشر على هذه المنطقة الحساسة من العالم.

وقد أثرت كذلك على العلاقات بين ضفتي المتوسط كغيرها من التهديدات الأمنية الأخرى، حيث ارتبطت بظاهرتي الإرهاب والهجرة غير الشرعية في المنطقة، وأصبحت مسالة جوهرية في الشراكة

الأورو- مغاربية في بعدها المتوسطي، فهي تشكل تهديدا حقيقيا للأمن والاستقرار بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

وتعد ظاهرة تهريب المخدرات من منطقة شمال إفريقيا إلى أوروبا، والمتاجرة بالأسلحة، وتفشي ظاهرة غسيل الأموال وارتباطها بالعمليات الإرهابية، عدة مشاكل في العلاقات بين الدول الأوروبية والمغاربية، وأثرت بشكل سلبي عليها.

3- ظاهرة الهجرة غير الشرعية

لقد بدأت سياسة تشجيع الهجرة للدول الأوروبية مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك للحصول على المساعدة من طرف هؤلاء المهاجرين القادمين من الدول المغاربية (جنوب المتوسط)، جراء ما خلفته من دمار سنوات الحرب الطويلة .ولكن سرعان ما تحولت سياسة التشجيع إلى سياسة غلق الحدود في وجه العديد من المهاجرين، بسبب ارتفاع نسبة الهجرة، ما أثر سلبا على التنمية والأمن والاندماج في دول شمال المتوسط، وبسبب سياسة غلق الحدود لجا العديدين من الراغبين في الهجرة إلى الدول الأوروبية ولم تسنح لهم الفرصة بسبب الإجراءات الصارمة المطبقة من طرف دول الإتحاد الأوروبي إلى إتباع طرق غير مشروعة للدخول إلى هذه البلدان، وهذا ما أدى إلى ظهور الهجرة غير الشرعية.

وتعتبر منطقة المتوسط أكثر المناطق تعرضا لظاهرة الهجرة عامة والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة، وقد أثرت بطريقة مباشرة على الأمن والاستقرار، وأصبحت تهدد البنى الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية للدول. [17]

4- آليات مواجهة التهديدات اللاتماثلية في حوض المتوسط

يمكن التطرق لأهم السبل والسياسات التي يمكن من خلالها مواجهة مختلف التهديدات اللاتماثلية وفقا لما يلي:

4-1- الاستقرار السياسي والتنمية المحلية في دول جنوب المتوسط كآلية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية

إنّ عبارة الدولة الفاسدة، والدولة الضعيفة، والغائبة والعاجزة، أصبحت مصطلحات اللغة اليومية لمجموع النخب والمثقفين، بعد أن كانت تسيطر عليهم عبارات الدولة المستقرة الديمقراطية والدولة الحديثة، هذا يعكس الموقع المركزي الذي تحتله الدولة وإشكاليتها في النقاش السياسي والاجتماعي والثقافي في

المرحلة الراهنة. فمختلف ظروف وحاجات المجتمعات الإنسانية في دول جنوب المتوسط، أصبحت تحتم على الأنظمة السياسية للشروع بإجراء عمليات التنمية السياسية، وغالباً ما ترتبط هذه الظروف بالإرادة السياسية للنظم الحاكمة، بما يجعلها قادرة على تحقيق التنمية التي تفضي إلى الاستقرار السياسي في البلاد . فالتنمية بالضرورة تتطلب فعاليات تشتمل عادةً على عدد من العمليات والمطالب المتبناة من قوى المجتمع المدني والحركات والتيارات والأحزاب السياسية على اختلاف توجهذها الفكرية والأيديولوجية، الأمر الذي يتطلب توافر مجموعة من الشروط الموضوعية عند تبني تلك العمليات، والتي تقف في مقدمتها القناعة والإرادة لدى صانع القرار من أجل تحقيق التوازن في معادلة التنمية والاستقرار السياسي.[18]

4-2- الجهود الإقليمية والدولية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية

أ- الجهود الإقليمية

فرضت الأوضاع الأمنية بمنطقة حوض المتوسط في السنوات الأخيرة، على دول الميدان وضع ميكانيزمات مشتركة لمواجهة التهديدات تماثلية واللاتماثلية، وتأمين الحدود والحفاظ على الأمن الجهوي، بالاعتماد على القدرات الذاتية والتنسيق العملياتي بين الدول المعنية والدول المجاورة من أجل التوصل إلى إستراتيجية تحد أو تخفف من الآثار السلبية الناجمة عن انعدام الأمن.

كما يثير تعدد التبادلات بين دول الإقليمية ضغوطا متزايدة ومتعارضة، فهي تقرب بين بعض اللاعبين أو الفواعل، في مجالات معينة كما تؤدي إلى تأثيرات في مجالات أخرى ، أما المؤكد هو أنه لا يمكن قيام تعاون إقليمي دون أن يعرف المشاركون فيها إلى المزايا التي سيجنيها كل طرف من هذه مبادرة أو التعاون ، ويمكن إقامة أي مجموعة إقليمية يعتمد أعضاؤها بقدرتهم على التحكم في تطورها بشكل متصل وسلمي إذا كانت التبادلات كبيرة ومتنوعة، أوهميتها لا تقتصر على بعض القطاعات الاقتصادية المحددة، وانما تمتد لتشمل مجالات عديدة، كما يجب أن تؤدي هذه التبادلات المتعددة على نتائج متقاربة لكل طرف، ولا تزيد من حدة الاختلافات القائمة بين النظم السياسية والاجتماعية[19].

ب- الجهود الدولية

إن المنظمات الإجرامية لا تعترف بالحدود ول بالجنسيات، همها تحقيق الربح والسيطرة بأي طريقة كانت وهي يوميا تدوس على السيادة الوطنية للدول، ولا تحترم أأية مواثيق، وإن توقفت في إقليم

دولة معينة فان التوقف يكون تكتيكي لتفادي الوقوع في قبضة الأجهزة الأمنية، تأثيرها أصبح كبير وقوي داخليا وإقليميا ودوليا أحيانا ومن أجل احتواء هذه الظاهرة والصمود في الواجهة بصوره مستمرة وفعالة أنشأت الدول مرغمة مجموعة من الأجهزة والهياكل والمؤسسات التي تعمل في نطاق مسعى مواجهة مختلف التهديدات بصفة عامة والإجرام المنظم بصفة خاصة.

إن تشابك العلاقات والمصالح المختلفة بين الدول، وانتشار العولمة بمختلف أشكالها ساعد على نمو الإجرام المنظم في مختلف الأوطان وزادت معدلاته أكثر لتصبح الدولة وحدها أقل قدرة، على القيام بدورها في حماية الأمن والوقاية من الجريمة المنظمة العابرة للأوطان، وقد زادت قناعة المجتمع الدولي بالحاجة الماسة إلى المواجهة الفعالة والشاملة لهذه التهديدات، فهي ظاهرة عالمية تحتاج إلى تكاثف الجهود الدولية المختلفة لمكافحتها، وإن التعاون الدولي بوضع التشريعات المختلفة التي تتناول هذه الظاهرة تشخصيا ومعالجة الإجرام المنظم الذي يستفيد من اختلاف الأنظمة والقوانين، وهذا ما دفع الدول وبعض المنظمات الدولية وتأتي في مقدمتها منظمة الأمم المتحدة التي هدفت إلى صياغة مجموع من الاتفاقيات الدولية التي تهدف في مجملها إلى إرساء سياسة تشريعية دولية لمواجهة ظاهرة التهديدات اللاتماثلية.[20]

خاتمة

أخيرا يمكن القول أنه لا يمكن تفسير الأمن بدون معرفة التهديد، ولقد أفرزت نهاية الحرب الباردة مجموعة من التحولات على صعيد المدركات الأمنية للدول، فالتهديدات الأمنية أصبحت أقل قهرية وأقل ملموسية بتعبير عديد المفكرين، حتى إن أساليب التصدي لها لم تعد عسكرية فحسب بمنظور الأمن الشامل، حيث انتقلنا من الحديث عن نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، والتهديدات بدورها أصبحت عابرة للحدود، فدراسة التهديدات الأمنية اللاتماثلية ترتكز بالأساس على ثلاثة فواعل رئيسية هي : الإرهاب، الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، هذه التهديدات التي أصبحت منطقة حوض المتوسط بؤرة لها بامتياز، نظرا لعدم تكافؤ مناحي الحياة بين مجتمعات الضفتين، في ظل انتشار ظاهرة العولمة وبحث مجتمعات دول الجنوب على نفس المعيشة في ضفة دول الشمال، والبحث عن حياة راقية، وهو ما لم تحققه الأنظمة السياسية في دول الجنوب لمجتمعاتها نظر للتخلف الحاصل في جميع المجالات والتي كان سببها الرئيسي دول الشمال من خلال استعمارها لهذه الدول وانتهاج إستراتيجية تجهيل شعوبها، الأمر الذي يحتم على صناع القرار فيها إلى السعي إلى انتهاج سياسات جدية لتحقيق التنمية ومحاولة تحقيق الرفاه لمجتمعاتها،

والتخلص من ظاهرة التبعية التي مست جميع الجوانب، وهذا بمشاركة دول الشمال إن أرادت فعلا التخلص من تبعات ظاهرة التهديدات اللاتماثلية.

الهوامش :

[1] - Jan Eichler، "**Comment apprécier les menaces et les risques du monde contemporain?**"، Défense nationale et sécurité collective، vol.62، n°11، Novembre 2006.

[2] - Toni Pfanner، **Asymmetrical warfare from the perspective of humanitarian law and humanitarian action**"، International Review of the Red Cross، V87،N875، Marche 2005، p 151.

[3] - homas Copeland،**Is the "New Terrorism" Really New?An Analysis of the New Paradigm for Terrorism**، The Journal of Conflict Studies، Winter 2001، Vol. XXI، No. 2، p9.

[4] - David Tucker،**What's New About the New Terrorism and How Dangerous Is It?**، Terrorism and Political Violence،13(Autumn، 2001)، p14.

[5] - Brian Forst، "**Terrorism، Crime and Public Policy**"،Cambridge University Press، UK، 2000، p9.

[6] – عكروم لندة، "**تأثير التهديدات الأمنية بين شمال و جنوب المتوسط**"، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 84-85.

[7] – لندة عكروم، **مرجع سابق**، ص ص90-91.

[8] – **المرجع نفسه**، ص ص 121-127.

[9] – دية محمد صالح، **الجريمة المنظمة دراسة مقارنة قانونية**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2009، ص 12.

[10] – عثمان علي حسن، **الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في ضوء أحكام القانون الدولي**، كردستان: مطبعة المناره، 2006، ص111-112.

[11] – إدريس عطية، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتكي**، (الأردنّ: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2018)، ص73.

[12] – إدريس عطية، مرجع سابق، ص73.

[13] – إدريس عطية، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتكي ، مرجع سابق**، ص 80.

[14] – المرجع نفسه، ص 82.

[15] – إدريس عطية، **التهديدات الإرهابية الجديدة في إفريقيا: دراسة في توظيف الظاهرة وتموضعها الجيوبوليتكي ، مرجع سابق**، ص ص 84، 85.

[16] – محمد الصغير بوسبة، **التهديدات الأمنية في المتوسط و أثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو– جزائري**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة ، ص 231.

[17] – محمد غربي،" **التحديات الأمنية للهجرة للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط : الجزائر نموذجا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والسياسية، العدد 8، 2012، ص 51**.

[18] – فهد إبراهيم الحبيب، **الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة**، مركز آفاق للدراسات والبحوث، 2010، ص 88.

[19] – الأقداحي هشام محمود ، **تحديات الأمن القومي المعاصر –مدخل تاريخي، سياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009،ص 35.

[20] – أحمد وهدان، **الانعكاسات الأمنية للعولمة –دراسة في أثر العولمة على الجريمة المنظمة** ، المجلة الجنائية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والأمنية، المجلد الرابع والأربعون، العدد 1 و2، مارس 2001، ص 93-94.